الدكتور نجيب جيري
أستاذ محاضر مؤهل/ باحث في المالية العامة والتشريع الضريبي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة شعيب الدكالي- الجديدة

العلم بأصول المالية العامة

والمنهجيات الحديثة لتدبير ميزانية الدولة بالمغرب

ديناميةحقل معرفي
ورصد لنمط حكامة مالية في حالة انتقال

الطبعة الأولى 2026

CGEJRF
مركز الحكامة للدراسات القانونية والأبحاث المالية

منشورات مركز الحكامة للدراسات القانونية والأبحاث المالية

الفهرس

مقدمة 3

القسم الأول
البناء المعياري للمالية العامة
وتكريس المنهجية الكلاسيكية في تدبير المالية العمومية

الفصل الأول : الضبط المعياري للمالية العامة : مدخل إلى الإطار النظري 13

المبحث الأول: أصول علم المالية العامة 13

المطلب الأول: ماهية علم المالية العامة 13

الفرع الأول: نشأة وتطور المالية العامة 14

الفقرة الأولى: تطور وتعريف المالية العامة كنشاط 15

الفقرة الثانية: تطور وتعريف المالية العامة كمادة علمية 18

الفرع الثاني: مجالات اهتمام المالية العامة 19

الفقرة الأولى : دراسة ظواهر المالية العامة 19

الفقرة الثانية: دراسة السياسة المالية للدولة 25

المطلب الثاني: منهجية وتقنية المالية العامة 28

الفرع الأول: دراسة المالية العامة 28

الفقرة الأولى : الخاصية العلمية للمالية العامة : استيفاء المالية العامة لشروط العلم 28

الفقرة الثانية: اعتماد منهج علمي 35

الفرع الثاني: علاقة المالية العامة بالحقول المعرفية الأخرى 37

الفقرة الأولى: المالية العامة فرع من العلوم الاجتماعية 37

الفقرة الثانية: علاقة المالية العامة ببعض العلوم الأخرى 45

المبحث الثاني: المالية العامة وعاء فكرة الميزانية 47

المطلب الأول: ملابسات ظهور الميزانية 48

الفرع الأول: الظهور الميداني لفكرة الميزانية 48
الفقرة الأولى: فكرة الميزانية في التجربة الغربية 48
الفقرة الثانية: فكرة الميزانية في التجربة المغربية 51
الفرع الثاني: تأصيل مفهوم الميزانية العامة 56
الفقرة الأولى : تدقيق المفهوم : الميزانية أو الموازنة؟ 56
الفقرة الثانية: تعريف الميزانية وبيان خصائصها 57
الفقرة الثالثة: تمييز الميزانية العامة عن بعض المفاهيم المشابهة 61
الفرع الثالث: مصادر قانون الميزانية 63
الفقرة الأولى: الدستور المالي 64
الفقرة الثانية: التشريع المالي 69
الفقرة الثالثة: القضاء المالي 71
المطلب الثاني: قانون المالية والميزانية : الخصوصية والبنية والمكونات 73
الفرع الأول: خصوصية قانون المالية 73
الفقرة الأولى: مفهوم وتصنيفات قانون المالية 74
الفقرة الثانية: طبيعة وحمولة قانون المالية 86
الفقرة الثالثة: بنية وهيكلة قانون المالية السنوي 95
الفرع الثاني: تعدد مكونات القانون المالي 102
الفقرة الأولى: الميزانية العامة للدولة 102
الفقرة الثانية: ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 109
الفقرة الثالثة: الحسابات الخصوصية للخزينة 115
المبحث الثالث : تقادم واستقرار المبادئ الكبرى لمالية الدولة :
في أفق بناء إطار معياري شامل بمقاربة حديثة 127
الفرع الأول: المبادئ العامة لمالية الدولة : في الحاجة لمبادئ جديدة
من منظور جديد 128
الفقرة الأولى : مبدأ أو قاعدة سنوية الميزانية 128
الفقرة الثانية : مبدأ أو قاعدة التوازن المالي 137
الفقرة الثالثة: مبدأ الصدق المالي بين الحمولة الأخلاقية والتباس
المضمون القانوني 144

الفرع الثاني: المبادئ الدستورية لميزانية الدولة 158
الفقرة الأولى : مبدأ وحدة الميزانية 159
الفقرة الثانية: مبدأ شمولية الميزانية 163
الفقرة الثالثة: مبدأ التخصيص أو التفصيل الموازني 166

الفصل الثاني: تقنيات تدبير مالية الدولة بالمغرب: المسار التشريعي لقانون المالية كمسلسل ديناميكي لميزانية الدولة 171

المبحث الأول: الزمن البرلماني في مسطرة التشريع المالي: المرتكزات الدستورية لاعتماد مشروع قانون المالية السنوي والمصادقة عليه 172
المطلب الأول: زمن اعتماد مشروع قانون المالية السنوي 174
الفرع الأول: الفاعلون والأجهزة المتدخلة في التحضير والإعداد لمشروع قانون المالية السنوي 175
الفقرة الأولى: مشاطرة الاختصاص بين رئيس الحكومة والوزير المكلف بالمالية 176
الفقرة الثانية: مسؤولية وتجليات إشراف رئيس الحكومة 177
الفرع الثاني: اختصاصات وسلطة الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية 178
الفقرة الأولى: وزير الاقتصاد والمالية 178
الفقرة الثانية: البنية الإدارية المكلفة بالميزانية : قوة مديرية الميزانية 179
الفرع الثالث: مسلسل الإعداد والتحضير لمشروع قانون المالية : نحو تكريس لآليات الحكامة المالية والنجاعة التدبيرية 180
الفقرة الأولى: الإعداد والتحضير لمشروع قانون المالية السنوي في ضوء البرمجة الموازنية المتعددة السنوات 180
الفقرة الثانية: مسطرة دراسة مشروع قانون المالية السنوي 183
الفقرة الثالثة: الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية قياس لمدى شفافية الخطاب الحكومي 189
الفقرة الرابعة: التقارير المرافقة لمشروع قانون التصفية تكريس لمقوم المحاسبة والمساءلة 192
المطلب الثاني: زمن دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية السنوي والتصويت عليه ... 193
الفرع الأول: القواعد المعتمدة من لدن مجلسي البرلمان 194
الفقرة الأولى: المساواة في الاستفادة المشتركة للمجلسين من العروض والخبرة التقنية 194

الفقرة الثانية: دور لجنتي المالية لكل مجلس بالبرلمان 195
الفقرة الثالثة: إلزامية التصويت على الجزء الأول من المشروع 196
الفقرة الرابعة: الطريقة الموحدة للتصويت 198
الفرع الثاني: المناقشة المنفردة والتداول بين المجلسين 199
الفقرة الأولى: أطوار المناقشة والتصويت بمجلس النواب 199
الفقرة الثانية: أطوار المناقشة والتصويت بمجلس المستشارين 202
الفرع الثالث: سلطة الحسم النيابي من خلال البث الانفرادي في مشروع قانون المالية السنوي 204
الفقرة الأولى: التأكيد القضائي لصيغة الحسم النيابي في حالة الرفض الاستشاري . 205
الفقرة الثانية: انتصار المجلس الدستوري لتوجهه القضائي وتقنين صيغة الحسم 207
المبحث الثاني: قانون المالية ورهان التوازن الدستوري للسلط : إكراهات العقلنة البرلمانية 208
المطلب الأول: العقلنة البرلمانية وآثارها على العمل التشريعي 209
الفرع الأول: العقلنة البرلمانية: المفهوم والتحولات 209
الفقرة الأولى: مفهوم العقلنة البرلمانية 210
الفقرة الثانية: العقلنة البرلمانية في تحولاتها التاريخية 211
الفرع الثاني: تجليات العقلنة البرلمانية في السياق المغربي 214
الفقرة الأولى: الطابع البرلماني للدستور المغربي 214
الفقرة الثانية: مساهمة البرلمان في تطوير النظام السياسي والاجتماعي 216
الفرع الثالث: تجليات العقلنة البرلمانية في دستور 2011 218
الفقرة الأولى: دستور 2011 وتقييد حرية وحركة البرلمان 218
الفقرة الثانية: مظاهر التخفيف من العقلنة البرلمانية في دستور 2011 223
المطلب الثاني : العقلنة البرلمانية وتأثيرها على مسطرة التشريع المالي والرقابي : عقلنة برلمانية أم عرقلة حكومية؟ 226
الفرع الأول : التشريع المالي بين توسيع مساحات المشاركة الحكومية ومحدودية تدخل البرلمان : تطويق السلطة المالية للبرلمان 226
الفقرة الأولى: الحكومة وسلطة التشريع المالي : استئثار الحكومة مقابل تقويض البرلمان في المادة المالية 227

الفقرة الثانية: التكريس الدستوري لضعف الأداء البرلماني :
الفعالية المحدودة للسلطة المالية والرقابية 232
الفقرة الثالثة: حدود التدخل البرلماني في المجالات المالية الأخرى 239
الفرع الثاني: مساحات التفاعل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية 250
الفقرة الأولى: آلية حل البرلمان : طبيعة ومرجعية الحل 250
الفقرة الثانية: المسؤولية السياسية للحكومة : آليات التوازن 254
الفرع الثالث: إصلاح المنظومة البرلمانية بين مقتضيات الفصل بين السلط
ومتطلبات النجاعة المؤسساتية 261
الفقرة الأولى: تكريس الفصل بين السلط من خلال تدعيم استقلال البرلمان 261
الفقرة الثانية: إرساء آليات الدعم الفني والتقني لتعزيز أداء المؤسسة البرلمانية 264
الفقرة الثالثة: إعادة النظر في تحديد الاختصاص المالي المتعلق
بمراقبة النشاط المالي للحكومة 269
المبحث الثالث: الفاعلون في تنفيذ ميزانية الدولة وأنظمة الرقابة المالية
على عمليات التنفيذ الميزانياتي 273
المطلب الأول: تنفيذ ميزانية الدولة : المتدخلون في عمليات التنفيذ المباشر
للقانون المالي 273
الفرع الأول: الأجهزة المتدخلة في تنفيذ ميزانية الدولة 274
الفقرة الأولى : الآمرون بالصرف 274
الفقرة الثانية: المحاسبون العموميون 277
الفرع الثاني: طرق تنفيذ ميزانية الدولة 281
الفقرة الأولى: عمليات تنفيذ النفقات العمومية 286
المطلب الثاني: أنظمة الرقابة المالية : المتدخلون في عمليات الرقابة
على تنفيذ ميزانية الدولة 290
الفرع الأول: الرقابة الداخلية : أنظمة الرقابة المالية الإدارية الداخلية
كرقابة وقائية ومانعة 291
الفقرة الأولى: الرقابة الإدارية الداخلية 291
الفقرة الثانية: صلاحيات المفتشية العامة للمالية 299
الفرع الثاني: الرقابة الخارجية : الرقابة المالية الخارجة عن الإدارة كرقابة محاسبة 305
الفقرة الأولى: الرقابة البرلمانية أو الرقابة السياسية على تدبير العمليات المالية 306

الفقرة الثانية: الرقابة القضائية : المجلس الأعلى للحسابات كسلطة للتأديب
ووسيلة للتقويم والتوجيه 313

القسم الثاني

القانون التنظيمي للمالية الجديد ومتطلبات تحديث منهجية تدبير المالية العمومية

الفصل الأول: إصلاح القانون التنظيمي للمالية بالمغرب: نحو نموذج جديد لتدبير المالية العمومية 345
المبحث الأول: إصلاح القانون التنظيمي للمالية كرافعة للإصلاح المالي
ورهان للحكامة المالية 346
المطلب الأول: نظام التدبير المالي بالمغرب والإصلاح المطلوب 348
الفرع الأول: التدبير الميزانياتي بالمغرب بين مقاربة الوسائل و رهان النتائج 349
الفقرة الأولى: ميزانية الوسائل بين ثقل مسلسل تنفيذ النفقة وتعقد مساطر
تنفيذ الميزانية 349
الفقرة الثانية: ميزانية الوسائل بين تعدد مستويات الرقابة وتقادم نظام
المحاسبة العمومية 351
الفرع الثاني: الإصلاح الميزانياتي بالمغرب: مقاربة جديدة لتدبير ميزانية الدولة
على أساس النتائج 355
الفقرة الأولى: إصلاح تدبير الميزانية بالمغرب : الأهداف والإطار القانوني 355
الفقرة الثانية: تدبير الميزانية على أساس النتائج والأداء الناجع 361
المطلب الثاني: إصلاح مسار النفقة العمومية نحو التدبير الاستراتيجي
للنفقات العمومية 366
الفرع الأول: توجيه النفقة العمومية نحو منطق النتائج 367
الفقرة الأولى : هيكلة الميزانية حول البرامج 367
الفقرة الثانية: مراجعة مسطرة تنفيذ النفقة العمومية 368
الفرع الثاني: ضرورة بناء نظام تدبير مندمج للنفقات 369
الفقرة الأولى: وضع نظام التدبير المندمج لنفقات الدولة 369
الفقرة الثانية: أبعاد بناء نظام التدبير المندمج للنفقات 372
المبحث الثاني: اعتماد الآليات الحديثة للتدبير المالي كمدخل لإصلاح القانون التنظيمي
للمالية وإرساء مبدأ المساءلة المالية 373

المطلب الأول: إقرار الآليات الحديثة كمقاربة جديدة لتفعيل التدبير الميزانياتي المرتكز على النتائج 374
الفرع الأول: فرض الشمولية في اعتمادات الميزانية لتفعيل مبدأ المساءلة وتقييم النتائج 375
الفقرة الأولى: مضمون وشروط آلية شمولية الاعتمادات 377
الفقرة الثانية: اعتماد آلية شمولية الاعتمادات نحو ربط حرية تصرف المدبرين بالمسؤولية والمحاسبة 380
الفرع الثاني: إضفاء الطابع الجهوي على الميزانية وتفعيل منطق الشراكة والتعاقد في التدبير الموازني 381
الفقرة الأولى: التعاقد في التدبير الموازني كأداة للقضاء على المشاكل المشتركة وتقوية لاتمركز الميزانية 382
الفقرة الثانية: الشراكة بين الدولة والفاعلين المحليين للمساهمة في التمويل 385
المطلب الثاني : إدماج البعد الزمني والنوعي في تدبير الميزانية 387
الفرع الأول: اعتماد البرمجة المتعددة السنوات في صياغة السياسة المالية العمومية 387
الفقرة الأولى: البرمجة المتعددة السنوات 388
الفقرة الثانية: البرمجة المتوسطة للنفقات 388
الفرع الثاني : إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية مقاربة متجددة في مسلسل الإصلاح الميزانياتي 391
الفقرة الأولى: المقصود بالنوع الاجتماعي 391
الفقرة الثانية: تدبير الميزانية باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي وآفاق ميزانية النوع 392
خاتمة الفصل الأول 397
الفصل الثاني: القانون التنظيمي للمالية دستور مالي للدولة: نحو حكامة التنزيل 399
المبحث الأول : مراجعة القانون التنظيمي للمالية بالمغرب وآفاق تفعيل الحكامة المالية ..401
المطلب الأول: ملاءمة القانون التنظيمي للمالية لآليات التدبير المالي الحديث 402
الفرع الأول: عصرنة القانون التنظيمي للمالية وملامح التطبيق 402
الفقرة الأولى: مسار الإصلاحات المالية بين فرنسا والمغرب 403
الفقرة الثانية: محاور إصلاح القانون التنظيمي للمالية بالمغرب 406
الفرع الثاني: ملاءمة القانون التنظيمي للمالية لمقتضيات الدستور الجديد 407
الفقرة الأولى: القانون التنظيمي للمالية ومواكبة المستجدات الدستورية 408

الفقرة الثانية: ضرورة تعديل القانون التنظيمي للمالية لتأهيل التشريع المالي.....410
المطلب الثاني : القانون التنظيمي للمالية وتحديث سياسة تدبير الميزانية.....412
الفرع الأول: تحضير وهيكلة الميزانية بمنطق الأداء الناجع.....412
الفقرة الأولى: تنظيم الميزانية وفقا للسياسات العمومية.....412
الفقرة الثانية: تكريس النتائج في إعداد ميزانية البرامج وتتبع تنفيذها.....416
الفرع الثاني: القانون التنظيمي للمالية وتدعيم شفافية الميزانية العامة.....421
الفقرة الأولى: تعزيز المبادئ المالية وتحسين شفافية الميزانية العامة.....422
الفقرة الثانية: اعتماد قواعد مالية جديدة من أجل التحكم في التوازن الميزانياتي.....423
الفرع الثالث: القانون التنظيمي للمالية وضرورة ملائمة الرقابة البرلمانية للتدبير المالي الحديث.....424
الفقرة الأولى: تقوية الدور الرقابي للبرلمان على ميزانية الدولة من خلال توسيع نشاط اللجان المالية.....425
الفقرة الثانية: إعادة الاعتبار للرقابة البرلمانية على المال العام من خلال تحسين آليات الإخبار وتقوية الرقابة البعدية.....435
المبحث الثاني: استراتيجية تنزيل القانون التنظيمي للمالية لقانون المالية رقم 130.13.....443
المطلب الأول: الهيكلة والخطة الزمنية لتنزيل القانون التنظيمي للمالية 130.13.....445
الفرع الأول : الهياكل المتعلقة بتنزيل الدستور المالي.....446
الفقرة الأولى: الهياكل ما بين الوزارات.....447
الفقرة الثانية: هياكل التنزيل الوزارية.....454
الفرع الثاني: الخطة الزمنية المتعلقة بالتنزيل.....455
الفقرة الأولى: التنزيل وإصدار القواعد والنصوص التنظيمية.....456
الفقرة الثانية: تنزيل القانون التنظيمي للمالية 130.13 داخل القطاعات الوزارية.....462
المطلب الثاني : القانون التنظيمي للمالية الجديد كسياسة مؤسساتية.....464
الفرع الأول: القانون التنظيمي للمالية كسياسة عمومية والفاعلون في التنزيل.....465
الفقرة الأولى : التنزيل باعتباره سياسة عمومية ومثلث الفاعلون.....465
الفقرة الثانية: الفاعلون المستفيدون من التنزيل.....467
الفرع الثاني: تنزيل القانون التنظيمي للمالية بارتباط مع الواقع الوطني.....470
الفقرة الأولى : التنزيل وسياسة التدرج.....470

الفقرة الثانية : التنزيل من خلال التغيير الجذري 471
المبحث الثالث: الضوابط الأخرى للتحكم في تحديث آليات تدبير المالية العمومية 472
المطلب الأول : عقلنة تدبير المداخيل العمومية 472
الفرع الأول: التأسيس لنظام ضريبي ناجع وفعال 473
الفقرة الأولى: تحسين مردودية المنظومة الجبائية 474
الفقرة الثانية: إعادة تنظيم سياسة التدخل الجبائي 483
الفرع الثاني: مكافحة الغش والتهرب في المجال الجبائي 497
الفقرة الأولى: محاربة الغش الضريبي 498
الفقرة الثانية: مكافحة التهرب الضريبي 500
الفقرة الثالثة : تقوية المراقبة الجبائية 501
الفقرة الرابعة: الرفع من مستوى المواطنة الجبائية 504
المطلب الثاني: إرساء دعائم استقرار النظام الضريبي وترشيد التدبير المالي العمومي 507
الفرع الأول: استهداف عدالة النظام الجبائي 507
الفقرة الأولى : تحقيق العدالة الجبائية مفتاح الفعالية 507
الفقرة الثانية: بناء علاقة جديدة مع الملزمين 510
الفرع الثاني: ترشيد صرف الموارد الجبائية 517
الفقرة الأولى: طبيعة وأنظمة ترشيد الإنفاق العام 517
الفقرة الثانية: مبررات ترشيد النفقات العمومية 524
الفقرة الثالثة: السبل المؤدية إلى الترشيد ودمقرطة التدبير المالي 537
خاتمة الفصل الثاني 551
على سبيل الختم 555
مراجع مختارة 557
الفهرس 565

نبذة عن المؤلف

د. نجيب جيري

* دكتور في الحقوق
* أستاذ القانون العام، كلية الحقوق- جامعة شعيب الدكالي- الجديدة
* مدير مركز الحكامة للدراسات القانونية والأبحاث المالية (CGEIRF)
* مدير مجلة "مغرب الحكامة" (REMHAK)
* عضو بمختبر القانون العام والدراسات القانونية و السياسية (LAREDPEP)
* رئيس فريق بحث في العلوم المالية والسياسة الضريبية
* باحث رئيس بالمركز الوطني للدراسات القانونية، وحدة "المالية العامة"
* صدرت له العديد من الأبحاث و المقالات والمساهمات العلمية في مجلات و دوريات محكمة

* من إصداراته :

- "الرقابة المالية بالمغرب بين الحكامة المالية ومتطلبات التنمية" (2012)
- "تنزيل الدستور المالي بين ضرورة الإصلاح ورهان الحكامة المالية" (2013)
- "أملاك الدولة بين دوامي تدوين القواعد والأحكام التشريعية وإشكالات التمويل غير الجبائية" (2015)
- "نظام الرقابة المالية : سؤال الوظيفة ورهان البحث عن الحكامة المالية المفقودة" (2017)
- "اللامركزية الترابية بالمغرب ونظم الرقابة على المالية المحلية، دراسة نقدية لأنظمة رقابة المشروعية على المالية المحلية" (2018)
- "نظام حكامة المقاولة، المدخل لمكافحة الفساد المالي في الشركات الخاصة والمؤسسات العامة والتحول من شركات مستدامة إلى اقتصادات مستدامة". (2019)
- "ضوابط المنهج العلمي وخصوصية المعرفة السوسيولوجية". (2021)
- "المرشد في الميتودولوجية القانونية". (2023)
- "تدبير مالية الدولة بالمغرب : دينامية حقل معرفي ورهان حكامة الأداء المالي العمومي". (2023)
- "عناصر من النظرية العامة للقانون الضريبي المغربي، مقاربة سوسيو قانونية للإطار النظري المعرفي والتطبيقي للضريبة". (2023)
- "المبسط في شرح النظرية العامة للقانون الدستوري". (2024)

نريد من هذا الكتاب الخاص" بالعلم بأصول المالية العامة والمنهجيات الحديثة لتدبير ميزانية الدولة بالمغرب"، التأكيد على أن الظاهرة المالية، تبقى ظاهرة مترابطة العناصر والأدوات، ومتداخلة التأثير و الأهداف. إلا أن لها مع ذلك قدرا من المرونة يسمح إذا ما طوع بمنطق التدبير الجيد، من توظيفها التوظيف الذي لا يضر بل تحكمية منطقها المالي، بل ويسمح بالموازاة مع ذلك من استعمالها كشرط موضوعي للتنمية.

فالتوظيف التنموي للأداة المالية بالمغرب انطبع ولا يزال بطابع الصلابة العصية عن الانشغال بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، سواء من خلال الاختلال البنيوي بين حجمي النفقات والإيرادات العامة (العجز المالي)، أو في رسم وتنفيذ السياسة المالية، التي تظل مهتمة أكثر بتحقيق التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى، على حساب تحقيق شروط التوازن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا السياق، وإذا كانت إدارة المالية العمومية تعتبر إحدى المهام الرئيسية لوزارة الاقتصاد والمالية، فهي تسهر على إعداد القانون المالي ومتابعة تطبيقه وتنفيذه الفعلي، وعلى إرساء السياسات الضريبية والجمركية ومتابعة تطبيقها، كما تسهر على تحصيل الإيرادات ودفع النفقات العمومية. فإن هذا المعطى تأتى في إطار صدور القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 الذي عبر عن رغبة وإرادة حقيقية لإجراء إصلاحات قوية في مجال تدبير الشأن المالي، في سياق دولي يتسم بالتزام العديد من الدول بإصلاح أنظمتها المالية والمحاسبية وفقا لمبادئ الحكامة والشفافية ونقل أسس التدبير العمومي من منطق تدبير الوسائل إلى فلسفة تحقيق النتائج والفعالية. كما يأتي هذا القانون لمواءمة قوانين المالية مع أحكام الدستور المغربي الجديد لسنة 2011، الذي يرتكز على ربط المسؤولية بالمحاسبة، وأيضا على ملاءمتها مع المعايير الدولية في مجال المحاسبة، وتذكر بالخصوص المعايير الدولية المحاسبية الخاصة بالقطاع العام من جهة، ومن جهة أخرى يعمل هذا القانون على احترام مبادئ الشفافية والوضوح في تدبير الشأن العمومي، ويحدد إطارا جديدا لتنفيذ قوانين المالية بالاستناد الى ثلاثة مبادئ رئيسية مرجعية في تحسين نجاعة أداء التدبير العمومي، وتعزيز المبادئ والقواعد المالية وتقوية شفافية المالية العمومية، وكذا الرقابة البرلمانية للمالية العمومية.

مطبعة الأمنية الرباط

الثمن : 150 درهم

9 789920 250443